تسويق ٤٢٦ ألف طن قمح

تصدير الدواء الفائض عن حاجة السوق المحلية

بطاقة مسبقة الدفع بالعملة الأجنبية لتعبئة البنزين للمغتربين والزوار

مدير تاميكو لـ«الوطن»: كل الأصناف موجودة في الشركة وتغطي احتياج السوق المحلية

هناء غانم

اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على واقع عمليات استلام محصول القمح الموسم الحالي حيث بلغت الكميات المسلمة إلى المراكز المعتمدة حتى الآن ٤٢٦ ألف طن مقارنة بـ٢٧٦ ألف طن للفترة نفسها من الموسم الماضي، وأكد على المحافظين والجهات المعنية المتابعة المباشرة وتذليل أي عقبات على أرض الواقع، وطلب من وزارة المالية والمصرف المركزي تسليم المبالغ المستحقة للمزارعين بآلية ميسرة تضمن حصولهم على مستحقاتهم من دون تأخير.

واعتمد المجلس إستراتيجية الأمن السيبراني التي أعدتها وزارة الاتصالات والتقانة بهدف التصدي للاختراقات السيبرانية المعادية وتحصين البيانات الحكومية على شبكة الإنترنت والشبكات المتصلة بها وتأسيس بنية أمن سيبراني مستدامة توفر الحماية المتكاملة للأصول المعلوماتية والتقنية.

ووجه المهندس عرنوس وزارات الصحة والصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية لإعداد خطة عمل متكاملة لتطوير واقع الصناعات الدوائية لناحية النوعية والجودة وزيادة الإنتاج وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تصدير الأصناف الفائضة عن حاجة السوق المحلية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أهمية متابعة تنفيذ مراحل إستراتيجية التحول الرقمي والاستعانة بفريق عمل متخصص يملك الكفاءات والخبرات اللازمة لإنجاز مشروعات التحول الرقمي وفق البرنامج الزمني المحدد مع تقديم حوافز مجزية للعاملين على إنجاز المشروع.

وبشأن عمل مجالس إدارات المؤسسات والشركات، شدد المجلس على ضرورة تفعيل عمل هذه المجالس وفق مهامها لجهة مراقبة عمل المؤسسة وتقييم الأداء وإعداد الخطط ورسم الإستراتيجيات الكفيلة بإحداث نقلة نوعية بعملها، وتم تأكيد تفعيل مجالس رجال الأعمال المشتركة مع الدول العربية والأجنبية الصديقة باعتبارها نواة أساسية لتنشيط العمل الاقتصادي والاستثمارات والتبادل التجاري مع هذه الدول.

وفيما يخص توجه الحكومة لإعادة هيكلة ودمج الشركات ذات الاختصاص المتقارب، تم تأكيد أهمية إجراء المزيد من الدراسة التحليلية الدقيقة لعمليات الدمج بهدف الخروج بصيغة متكاملة للمؤسسات المدمجة لناحية وضوح المهام وتحقيق غاية الإحداث، ووافق المجلس على خطة وزارة النفط لإصدار بطاقة مسبقة الدفع بالعملة الأجنبية لتمكين المغتربين السوريين والزوار العرب والأجانب القادمين إلى سورية من تعبئة البنزين لآلياتهم.

ومع اقتراب عيد الأضحى المبارك، طلب المجلس المتابعة المباشرة وتكثيف الجولات الميدانية لضبط الأسواق بالتنسيق بين مؤسسات التجارة الداخلية والمجالس المحلية وفعاليات المجتمع الأهلي.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بالشمول المالي بخصوص إلزام أصحاب المهن والنشاطات المرخصة بامتلاك حساب مصرفي لدى المؤسسات المالية المصرفية وقبول دفع مطالباتهم المالية من الزبائن بالوسائل التقليدية والإلكترونية على الحساب المصرفي وذلك في إطار تطوير القطاع المصرفي والمالي والأدوات النقدية المستخدمة للمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

وطلب المجلس من الوزارات مراجعة نسبة الإنفاق على المشروعات الاستثمارية خلال النصف الأول من العام الحالي ومتابعة الإنفاق وفق المشروعات المقررة في الموازنة ووضع المشروعات بالخدمة، ووافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام الشركة العامة للصناعات الدوائية تامیكو فداء العلي أن لا مشكلة لدى الشركة بالطاقات الإنتاجية، وهي قادرة على زيادة الطاقات الإنتاجية والتصدير أيضاً، موضحاً أن المشكلة تكمن بالصعوبات التي تتعلق بارتفاع أسعار المواد الأولية بسبب ارتفاع سعر القطع الأجنبي ومواد الشركة ١٠٠ بالمئة مستوردة حتى متممات الإنتاج الداخلة بالصناعات الدوائية ومستلزمات ومتممات الإنتاج من كرتون وألمنيوم وتعبئة وتغليف كل هذه المواد تستورد رغم أنها تصنع داخل سورية.

وذكر العلي أن الموضوع يحل عندما يكون لدينا وفرة بالقطع الأجنبي حينها نستطيع تطبيق قرار اللجنة الاقتصادية الخاص بتمويل المستوردات والمواد الأولية الداخلة بالصناعات الدوائية والإعلان عن شراء الكميات المطلوبة لافتاً إلى أن للحكومة أولويات بتأمين الدقيق والأدوية المزمنة لمرضى السرطان وغيرها من المستلزمات الأساسية.

وأكد العلي أن كل الأصناف الدوائية متوفرة في الشركة وتغطي احتياج السوق بالكامل، ولا يوجد أي تخوف من تأمين المواد الأولية الداخلة بالصناعات الدوائية لأن بعضها موجود وآخر قيد التوريد وهناك جزء متعاقد عليه، لافتاً إلى أن إنتاج ومبيعات تاميكو بالنصف الأول من هذا العام أفضل بنسبة جيدة عن العام الماضي.

مؤتمر عربي للاستثمار بدمشق

الجوخدار: التركيز حالياً على قطاع الصناعات الزراعية الغذائية

الني: تعزيز دور المجلس في تنمية اقتصادات الدول الأعضاء

الوطن

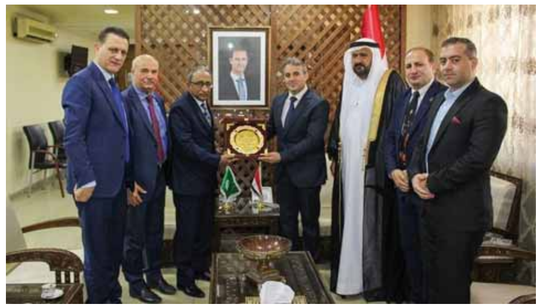

قدم وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار إحاطة شاملة عن واقع الصناعة السورية والرؤية المستقبلية للنشاط الصناعي في سورية، وأشار إلى أن التوجه في المرحلة الحالية هو للتركيز على قطاع الصناعات الزراعية الغذائية للحفاظ على الأمن الغذائي في سورية إضافةً إلى إقامة صناعات إستراتيجية.

جاء ذلك خلال لقائه أمس الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية السفير محمدي أحمد النّي، والدكتور أحمد سودين رئيس الاتحاد العربي للاستثمار والتسويق العقاري، ورئيس الاتحاد العربي للأسر المنتجة محمد عبد الباسط قدح ونائب رئيس الاتحاد العربي للاستثمار والتسويق العقاري بشار سمحة.

من جهته، أكد النّي أن اللقاء يأتي في إطار تعزيز دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تنمية اقتصادات الدول الأعضاء في المجلس، إضافة إلى تنسيق السياسات التجارية والصناعية والزراعية ولاسيما أن الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العالم ودولنا العربية بشكل خاص تتطلب التركيز على قضايا التنمية المستدامة والفرص العادلة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول العربية الأعضاء في المجلس.

بدوره أشار الدكتور أحمد سودين رئيس الاتحاد العربي للاستثمار والتسويق العقاري إلى أن دفع العجلة الاستثمارية في سورية يحتاج إلى خطوات عملية وجهد وتنسيق عميق في ظل وجود قوانين تحفز على الاستثمار ووجود للمدن الصناعية في عدة محافظات على الأرض السورية.

وجرى خلال اللقاء مناقشة التحضيرات لإقامة المؤتمر الاستثماري الذي يعتزم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عقده خلال الفترة القادمة في سورية، وتم الاتفاق على عقد لقاءات مكثفة بين المعنيين في وزارة الصناعة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع خريطة للمشروعات الصناعية ذات الأولوية لفترة إعادة الإعمار لتقديمها خلال المؤتمر.

حضر اللقاء مستشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية نزار عبد الغني السيسي ومعاونا وزير الصناعة المهندس أسعد وردة والأستاذ أيمن الخوري ومدير التخطيط والعلاقات الدولية في وزارة الصناعة الدكتور مطيع الريم.

الميزان التجاري مؤشر نجاح مستقبل الاقتصاد

«الاقتصاد» لـ«الوطن»: صادراتنا وصلت إلى ١٠٠ دولة عام ٢٠٢٢

قانون التصدير مباح إلا في حالات محددة ومقيدة زمنياً

نوار هيفا

ما هي سياسة سورية الاقتصادية بمجال الاستيراد والتصدير ولمن الغلبة بينهما خاصة في ظروف الحرب التي مرت بها البلاد ولم تنته حتى اليوم من ناحية الحرب الاقتصادية التي اشتدت أكثر بعد عقوبات «قانون قيصر»؟ وما وضع ميزانها التجاري؟

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عبر مكتبها الصحفي بينت في تصريح خاص لـ«الوطن» أن سياستها في مجال التصدير تعتمد على مبدأ الإتاحة عموماً، مع إمكانية التقييد المرحلي والمحدد زمنياً لبعض أنواع الصادرات في حالات عدم كفاية الحاجة المحلية من المادة المراد تصديرها مع مراعاة تخفيف الضرر للفعالية الاقتصادية المنتجة للمادة المصدرة إلى أقصى درجة ممكنة، وبالتالي فإن سلة المواد المصدرة تعتبر سلة واسعة من منتجات زراعية بأشكالها (خضر وفواكه) ومنتجات زراعية مصنعة ومنتجات غذائية نباتية (كمون، يانسون، حبة البركة) وحيوانية (ألبان ومشتقاتها، وأصواف أغنام، وأحياناً أغنام) ومنتجات صناعات تحويلية (بلاستيكية وزجاجية ومطاطية وغيرها) ومواد أولية جيولوجية.

أما في مجال الاستيراد فأوضحت الوزارة أنها وضمن مسؤوليتها تعتمد على تلبية احتياجات الدولة من المستوردات الضرورية للنشاط الاقتصادي والاستهلاكي والإنتاجي مع الحفاظ على توازن مقبول للميزان التجاري، بالعمل وفق سياسة عنوانها الترشيد، معتمدةً في ذلك على المبادئ التالية:

منع استيراد المواد الكمالية، والحد ما أمكن من استيراد المواد والسلع المصنعة محلياً إلا في حال عدم كفايتها، إضافة إلى توفير المتطلبات الأساسية للإنتاج الصناعي والزراعي، وتأمين المواد الغذائية والدوائية الضرورية لحياة المواطن في ظل ظروف الحرب.

وأكدت الوزارة أن قائمة المواد المسموح باستيرادها وفق الآلية المقررة والتي أثمرت عن صياغة دليل إلكتروني واضح وشفاف لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد تبعاً للبند الجمركي المتفق مع التعريفة الجمركية، تقتصر على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المحفزة لتدعيم الصادرات والمواد الأساسية للمواطن من منطلق الترشيد لتخفيف فاتورة المستوردات وتحاشي الضغط على موجودات القطع الأجنبي.

وعن البلدان المستهدفة بالاستيراد والتصدير أكدت الوزارة أن سياستها الواضحة في إتاحة التصدير بشكل عام تستهدف كل الأسواق من خلال تشجيع الصادرات والترويج لها عبر المعارض الداخلية والخارجية وتحفيزها أياً كان بلد المقصد من خلال برامج دعم للمصدرين ما أتاح وصول الصادرات السورية في عام ٢٠٢٢ إلى ما يفوق ١٠٠ دولة.

وأوضحت الوزارة أنه في جانب المستوردات فإن الأسواق المستهدفة تعتمد على قاعدة المستورد الرشيد في اختيار أسواق تتيح الحصول على جودة مناسبة للذوق الاستهلاكي المحلي وبأسعار منافسة تحقق له الاستمرارية في العمل الإنتاجي مع الالتزام بالمواصفات القياسية السورية وأحكام التجارة الخارجية لجهة المنع والتقييد إن وجدت بالنسبة لبعض المناشئ والمصادر.

أما عن حجم الصادرات السورية بعد عودة العلاقات مع باقي الدول العربية وخاصة السعودية فأشارت الوزارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين سورية والعالم الخارجي شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال أعوام الحرب، وذلك بسبب انخفاض كل من الصادرات والمستوردات السورية، إضافة للدمار الكبير والمنهج الذي لحق بالقطاع الإنتاجي فقد انخفضت الصادرات بمعدلات فاقت معدل انخفاض المستوردات، الأمر الذي انعكس على مؤشر تغطية الصادرات للمستوردات، مؤكدة أن حجم التبادل التجاري بين سورية والعالم الخارجي ووضع الميزان التجاري متعلقان باعتبارات متعددة أساسها الرئيس القدرة على الإنتاج وترميم البنى التحتية الاقتصادية والتشغيل بالطاقات القصوى ولاسيما مع وصول الصادرات السورية في عام ٢٠٢٢ إلى ما يفوق ١٠٠ دولة، لكن لابد من الإشارة إلى تحسن العجز التجاري خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٢٠، ٢٠٢١،) قياساً بالأعوام (٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

٥٠٠٠ آلاف ليرة إصدار جديد

المركزي: اختلافات بسيطة تعزز المزايا الأمنية

الوطن

بعد أن تعرض عدد من المواطنين إلى عدم قبول بعض الجهات لمبالغ نقدية من فئة الـ٥٠٠٠ بسبب رفض «العدادات» لها والظن بأنها مزورة، أوضح مصرف سورية المركزي أنه وضع في التداول أوراق نقدية من فئة ٥٠٠٠ ليرة سورية إصدار عام ١٤٤٤هـ٢٠٢٣م تحمل ذات التصميم المتداول حالياً مع اختلاف بحجم رقم الفئة الموجود على الوجه الأمامي للورقة النقدية والاستعاضة عن ميزة التخريم المجهري لرقم ٥٠٠٠ بطباعة نافرة للرقم بما يضمن تعزيز المزايا الأمنية للورقة النقدية كما تم الاحتفاظ بباقي المواصفات الأمنية دون تعديل.

فوق الطاولة

د.سعد بساطة

«البؤساء» أطفال يجنون البندق لمصلحة «شوكولا نوتيلا»..!

تساؤل..؟ أين يوجد ٧٥ بالمئة من البندق في العالم؛ والجواب: تركيا.. سؤال آخر: أين يذهب ٧٥ بالمئة من هذا المحصول؟ ونجيب: شركة نوتيلا الإيطالية.

وسامحوني: فلست من هواة ذكر العلامات التجارية؛ لا للتشهير أو للدعاية؛ ولكن الموضوع عالمي؛ فهذه الشركة تعاني مؤخرا من مشكلتين:

(١) كونها تستخدم ٣٠ بالمئة من مكوّنات منتجها زيت النخيل؛ فقد أثارت وزارة البيئة الفرنسية الاهتمام بهجومها على الشركة الإيطالية من خلال تصريحات بأن زيت النخيل هو السبب في «إزالة الغابات على نطاق واسع في أمريكا الجنوبية».

(٢) وهو بيت القصيد: حصاد البندق في تركيا يحتاج إلى رشاقة؛ وهذا ما دفع المزارعين لتوظيف الألوف من الأطفال تحت ١٥ سنة للقيام بتلك المهمة الصعبة والخطرة؛ لقاء حفنة من الليرات! وهذا ما أثار عاصفة من التظاهرات في الغرب تجاه «إساءة التعامل مع الطفولة»؛ ودعوة لمقاطعة المنتج!

١٢ حزيران هو يوم الطفل العالمي؛ والطفولة هي الحلقة الأكثر ضعفاً وهشاشة، فمن المفروض أن يفكر آباء العالم وقادته في منظومة مساءلة قوية وصارمة تقطع الطريق أمام ثغرات الإفلات من العقاب. وباعتبار أن الأمم المتحدة نفسها اعترفت بأن عدد الأطفال الأبرياء الضحايا في تزايد فإن الهدف من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي يحدد سقفاً زمنياً لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال وإنهاء الإساءة لهم وإهمالهم واستغلالهم يصبح هدفاً وهمياً لا صلة له بالواقع.

٢٠ مليون طفل عربي في سوق العمل... تركوا المدرسة مبكراً جداً؛ ويسمونها «الطفولة المغتصبة» أو «الأيادي والأجساد الناعمة» المستغلة في اقتصاد غير منظم، تغيب عنه رقابة الحكومات والهيئات وحتى المنظمات لضعف القوانين والتشريعات أحياناً، ولدواع اجتماعية واقتصادية وسياسية وظروف محلية أحياناً أخرى، رغم إصرار الأمم المتحدة على القضاء على هذه الظاهرة!

ثلاث دول ذات كثافة سكانية مرتفعة تكاد تحتكر ظاهرة تشغيل الأطفال في العالم: الهند وباكستان ونيجيريا.

وفي دول أخرى من العالم، يتم استخدام الأطفال في أنشطة إجرامية، مثل التهريب والاتجار في الأسلحة والمخدرات أو حتى الإرهاب، خصوصا في منطقة الساحل والصحراء الكبرى في إفريقيا، حيث يتم تجنيد أطفال صغار وتدريبهم على القتال والدفع بهم إلى نزاعات مسلحة تهدف إلى الانفصال عن الدولة الأم. وهناك أطفال يتم بيعهم إلى عصابات وجماعات في سوق النخاسة مثل الرقيق، أو استغلالهم جنسيا. وتواجه الدول الأوروبية حاليا ظاهرة هجرة الأطفال من دون مرافق الذين لا يملكون وثائق ثبوتية، وبعضهم ينخرط مبكرا في أعمال تخريبية.

ووفقاً للتقارير الأمنية، فإن الظاهرة العربية مردها إلى: التطورات الأمنية في المنطقة التي دفعت بملايين اللاجئين إلى ما وراء الحدود في دول الجوار، مما حرمهم من شبكات الأمان الاجتماعية. والفقر والعوز المنتشر في أوساط الأسر المهاجرة أو النازحة التي تدفع بأطفالها إلى العمل.

وبحسب منظمة اليونيسيف فإن أكثر من ٧٠ في المئة من أطفال السودان لا يذهبون إلى المدرسة... وكشفت تقارير في المغرب أن ٢ بالمئة من سبعة ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٧ إلى ١٤ سنة يعملون في نشاطات اقتصادية مختلفة، سعياً لتحسين مستوى معيشة أسرهم. وهي ظاهرة لها علاقة أساساً بالتغيرات المناخية، حيث ينحدر معظم هؤلاء الأطفال من المناطق التي تعاني نقصاً في مصادر مياه الري الزراعي. وكثيراً ما يتم استقدام صغار الفتيات للعمل كخادمات في بيوت سكان المدن، وهي ظاهرة مغربية قديمة جداً، تعكس الفوارق الاجتماعية والثقافية. وتفيد الإحصاءات بأن غالبيتهم من الذكور يعملون في الزراعة ويقطنون في الوسط القروي. جدير بالذكر أن ٢,٢ بالمئة لم يسبق لهم أن تلقوا أي تعليم من قبل.

بعض الشركات المحلية تستخدم الأطفال في تصنيع مواد استهلاكية ومألوس تُباع في الأسواق الأوروبية، ولا يبالي المستهلكون في الدول الغنية بالظروف التي تقف وراء تلك الصناعات وأين أنتجت وكيف؟ إنها الأسئلة التي يتم تجاهلها تقريبا في دول تدعي «الدفاع عن حقوق الإنسان»!

لا يُعرف بدقة حجم مساهمة عمالة أطفال العالم في الاقتصاد العالمي، وهي بالتأكيد تقدر بعشرات مليارات الدولارات. لكن تلك الطفولة، على الرغم من تشتتها الجغرافي، يجمعها الفقر والاستغلال وضعف التحصيل وظروف الدولة والمجتمع، وتراخي الشركات والعلامات التجارية مع مستغلي الأيادي الناعمة، تلك التي تشغل الأطفال وراء الجدران أو داخل أقبية قذرة تحاكي قصة «كوزيت» في رواية «البؤساء» لفيكتور هوغو.

بعد قراءتكم هذا المقال الموجع: كم من طفل سيكون خلف الركب يا ترى في صورة تواصل استهداف النزاعات للأطفال من دون أن يرف لنا جفن؟